

Distr.: General
18 October 2024
Arabic
Original: English

البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة



اجتماع الدول الأطراف

الاجتماع العاشر

جنيف، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب 12 عضواً في اللجنة الفرعية لمنع التعذيب ليحلوا محل الأعضاء الذين ستنتهي مدة ولايتهم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، وفقاً للمادتين 7 و9 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

انتخاب 12 عضواً في اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

مذكرة من الأمين العام*

إضافة

1- وفقاً للمادتين 7 و9 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، سيعقد الاجتماع العاشر للدول الأطراف في البروتوكول الاختياري في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024، لغرض انتخاب 12 عضواً في اللجنة الفرعية لمنع التعذيب ليحلوا محل الأعضاء الذين ستنتهي مدة ولايتهم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

2- ووفقاً للإجراء الذي تنص عليه المادة 6(3) من البروتوكول الاختياري، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة 16 أيار/مايو 2024، الدول الأطراف إلى تقديم ترشيحاتها لانتخاب 12 عضواً في اللجنة الفرعية بحلول 16 آب/أغسطس 2024. وتتضمن الوثيقة CAT/OP/SP/22 السير الذاتية للمرشحين الـ 11 التي وردت في غضون ذلك الأجل.

3- وترد مرفقة بهذه المذكرة السيرة الذاتية، كما تلقتها الأمانة، للمرشح الذي ورد ترشيحه بعد موعد 16 آب/أغسطس 2024.

اسم الدولة المرشحة

المرشح

النيجر

ماتي الحاجي موسى

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

بيان السيرة*

[الأصل: بالفرنسية]

ماتي الحاجي موسى (النيجر)

تاريخ ومكان الولادة:

1 كانون الثاني/يناير 1959

كورين - هابديجا - مارادي، النيجر

لغة العمل:

الفرنسية

المسار المهني:

بحكم عملي في مهنة القانون، لدي خبرة تمتد على مدى 37 عاماً في إدارة الإجراءات القانونية بصفتي قاضياً ومدعياً عاماً.

بصفتي وزيراً وعضواً في الحكومة لمدة ست سنوات، من 2001 إلى 2007، بادرت إلى صياغة السياسات العامة المتعلقة بشؤون القضاء والسجون أو شاركت في صياغتها، وشاركت أيضاً في التنظيم الإداري لموظفي الخدمات القانونية وغيرهم من موظفي المحاكم.

بصفتي رئيساً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، قُدت العديد من المبادرات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتابعت سياسات وأنشطة المجتمع المدني في هذا المجال.

المسار التعليمي:

التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، ثم الدراسات العليا في القانون والتدريب المتخصص في الخدمات القانونية. شاركت أيضاً في العديد من الدورات التدريبية المهنية والاجتماعات الحكومية واللجان العاملة والحلقات الدراسية وحلقات العمل والندوات وغيرها من المؤتمرات الوطنية والدولية.

المنصب الحالي/الوظيفة الحالية:

في انتظار التعيين في أي وظيفة في مجال الخدمات القانونية أو في الإدارة حسب تقدير سلطة التعيين، في سياق حل المؤسسات الوطنية بعد تعليق دستور جمهورية النيجر.

الأنشطة المهنية الرئيسية:

أداء وظائف في مجال الخدمات القانونية، بصفتي قاضياً أو في مكتب المدعي العام، بما في ذلك مهام الادعاء والتحقيق والمحاكمة في القضايا المرفوعة أمام المحاكم في المسائل المدنية والجنائية والإدارية والاجتماعية والعرفية؛

* تصدر السير الذاتية من دون تحرير رسمي.

إدارة المحاكم ومكتب المدعي العام؛ وإدارة موظفي الخدمات القانونية وغيرهم من موظفي المحاكم؛ رصد أماكن سلب الحرية، ولا سيما السجون وزيارات الاحتجاز؛ والاضطلاع بأنشطة لتوعية المواطنين بحقوقهم وحررياتهم.

أنشطة رئيسية أخرى في المجال ذي الصلة بولاية اللجنة الفرعية لمنع التعذيب:

تنفيذ ولاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المتمثلة في إدارة الآلية الوطنية لمنع التعذيب، من خلال الاضطلاع بأنشطة مختلفة، منها ما يلي:

رصد أماكن سلب الحرية، بإجراء زيارات مفاجئة أحياناً للسجون وزيارات الاحتجاز؛

تنظيم اجتماعات لتوعية حراس السجون وأفراد الشرطة بحقوق الأشخاص مسلوبو الحرية؛

التعامل مع الشكاوى المقدمة من المواطنين الذين تعرضوا للأذى، والإحالة عند الاقتضاء إلى مكتب المدعي العام المختص لاتخاذ مزيد من الإجراءات؛ والمشاركة في اجتماعات دولية بشأن إدارة الآلية الوطنية لمنع التعذيب.

قائمة بأحدث المنشورات في المجال ذي الصلة بولاية اللجنة الفرعية لمنع التعذيب:

صياغة العديد من الخطب والكلمات والرسائل، خلال الأعوام 2021 و2022 و2023، نشرتها الصحافة، تتعلق بعدة أنشطة تنطوي عليها إدارة الآلية الوطنية لمنع التعذيب؛

صياغة العديد من تقارير البعثات خلال عامي 2022 و2023 بشأن اجتماعات دولية عن الآلية الوطنية لمنع التعذيب.